

تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

د. بوعويينة سليمة أستاذة محاضرة - أ- لمركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيبازة-

د. عبان شهرزاد أستاذة مؤقتة جامعة تبسة

ملخص:

أصبحت التنمية المحلية مطلب تسعى إلى بلوغه كل دول العالم، وذلك من أجل تطوير مجتمعاتها، وتوفير حياة أفضل لأفرادها ومنه تنمية المجتمع المحلي. تعتبر التنمية المحلية جزء من التنمية الشاملة المستدامة، التي تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، فبعدما كانت الدولة تعتمد على النظام المركزي في إدارة التنمية، أصبحت في الوقت الراهن غير قادرة على تحمل أعباء الأقاليم المحلية، ومن أجل تخفيف ذلك العبء لجأت الجزائر منذ عدة سنوات إلى إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، إذ ظهر ذلك من خلال موجات الإصلاح المتتالية في منظومة الجماعات المحلية، خاصة مع مطلع التسعينات وذلك قصد توسيع أكثر لمشاركة المواطنين في الحكم المحلي، حيث تعتبر الجماعات المحلية الممثلة في البلدية والولاية النواة الرئيسية في تحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية الشاملة المستدامة، وهذا راجع لقربها من المواطن، كما أن الهدف من وضعها هو تلبية احتياجاته وتحسين ظروفه المعيشية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الجماعات المحلية، المواطنة.

Summary:

Local development has become a demand sought by all countries of the world, in order to develop their communities, and provide a better life for its members, including the development of the community. local development is considered as a part of sustainable development, which aims to develop and improve economic, social and cultural level of communities. Once the state relied on a centralized system for managing development, it is now unable to bear the burdens of local regions. In order to alleviate that burden, Algeria and for several years, has established the principle of decentralization which is the most important tool of local development, which also has appeared by the successive waves of reform in

the local community system, especially in the early 1990s, in order to further expand the participation of citizens in local government. The aim of the citizen is to meet his needs and improve his living conditions.

Keywords: local development ,community system, sitizen.

المقدمة

احتل موضوع الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي للجزائر على غرار الكثير من دول العالم، لما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لتصبح بعد ذلك على المستوى القومي، ذلك لأنها إدارة قريبة من المواطن ونابعة من صميمه، حيث أن قربها من المواطنين يسمح لها إدراك كل احتياجاته المحلية، مما يهيئ لها فرص النجاح من أجل تنفيذ مختلف السياسات لتلبية احتياجات المواطنين وكذا تحسين أوضاعهم المعيشية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية وكذا البيئية، وبما أن الجماعات المحلية تمثل الخلية الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر، فهي تعتبر الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، من خلال توفير الخدمات العمومية له وأيضا العمل على تنفيذ مختلف السياسات العامة للدولة، وهذا لقدرتها العالية على حل المشكلات والوفاء بالاحتياجات، حيث أقرت الدولة الجزائرية في أحكام دساتيرها ومختلف قوانينها على انتهاجها للتعددية السياسية القائمة على النظام الديمقراطي، ومنه ضرورة الأخذ بنظام الإدارة المحلية كأحد أساليب التنظيم الإداري المتضمن توزيع الوظيفة الادارية، بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة، ومستقلة تمارس صلاحياتها تحت إشراف السلطة المركزية.

على هذا الأساس فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها ورقتنا البحثية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

ماهي الآليات المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية، في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

I. ماهية الإدارة المحلية والجماعات المحلية:

ان الحديث عن الإدارة المحلية يأخذنا إلى التعرف على العديد من المفاهيم التي لها علاقة بهذا المفهوم، وبداية لابد لنا من تحديد المعالم الأولية للإدارة المحلية، من خلال التعرف على مفهومها وخصائصها وأسسها وبعد ذلك مختلف جوانب هذا النظام.

أولاً: مفهوم الإدارة المحلية:

1-تعريف الإدارة المحلية: يمكن تعريف الإدارة المحلية " بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها واشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية"¹.

كما تعرف على أنها «أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية»².

وهناك من يعرفها بأنها عبارة عن "مجموعة من الأجهزة والوحدات الإدارية الموجودة في الدولة، والتي تكون في مستوى إقليمي من الحكومة الوطنية في الدولة الموحدة"³.

2-أهداف الإدارة المحلية: إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدة أهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

- **الأهداف السياسية:** ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية: ⁴

- **التعددية:** يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة الإسكان والثقافة والأمن وغيرها.

- **الديموقراطية:** تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديموقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية، كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديموقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات، بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

• **الأهداف الإدارية:** تتمثل فيما يلي:⁵

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.
- إتاحة فرص تجريبية لنظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

• **الأهداف الاجتماعية:** نذكر منها:⁶

- تحقيق رغبات و احتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لا بد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بكل سهولة.

- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

• **الأهداف الاقتصادية:** تتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدمية، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية

وتوجيهها نحو المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأهداف تتضمن أيضا الارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد. وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل إنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة واستصلاح الأراضي، كما تشمل أيضا إقامة المشروعات وإدارتها.⁷

ثانيا: مفهوم الجماعات المحلية:

1- تعريف الجماعات المحلية: تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة،

وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.⁸

ويطلق عليها في الجزائر اسم البلديات والولايات، وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون كما تعرف الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتتشأ بموجب قانون.⁹

كما تعرف الجماعات المحلية على أنها "أسلوب من أساليب الإدارة يتم فيه توزيع الوظيفة الإدارية بين المؤسسات وهيئات الدولة، قصد ضمان حد من الاستقلال في ممارسة صلاحياتها وسلطاتها في الدائرة المرسومة لها، وهي ذات سلطة معنوية ولها ميزانية واختصاصات خولها لها القانون، وقد ظهر هذا النمط من التسيير الإداري أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بعد انتشار الأفكار الديمقراطية في الميدان السياسي بالدعوة إلى ديمقراطية التنظيمات الإدارية، ويعني هذا تجسيد مبدأ يضمن استقلالية لهذه التنظيمات، ومن تم تجسيد مبدأ اللامركزية الإدارية المجسدة في تحديد الصلاحيات والاختصاصات بين السلطات اللامركزية والهيئات المحلية.¹⁰

2- خصائص الجماعات المحلية: تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص يمكن ذكرها

حسب ما يلي:

- **الاستقلالية الإدارية:** وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، فالاستقلال الإداري يعني أن تتشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية

والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة .
وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها: ¹¹

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

• **الاستقلالية المالية:** بما أن الجماعات المحلية قد تمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري، فانه سيكون من الواجب الاعتراف لها بالاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني أن توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها خاصة بها، تمكنها من اداء الاختصاصات الموكلة لها، واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة ¹².

ومن نتائج هذه الاستقلالية المالية انه تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية، في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا حتى لا يكون لهذا الاستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة، لكن في الواقع هذه الصفة لا تتحقق بسبب محدودية ميزانية الجماعات المحلية، ومن جهة أخرى الرقابة التي تقوم بها السلطات المركزية عليها. إن الاستقلال المالي للجماعات المحلية يرمي إلى تحقيق الديمقراطية واللامركزية في تسيير شؤونها ويسمح لها بالقيام بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل تلبية حاجيات السكان وتحريك عجلة التنمية المحلية، ومن أجل ذلك لابد أن تتمتع هذه الجماعات المحلية بمراد مالية مستقلة ومنفصلة عن مراد الدولة، لدعم استقلالها الإداري، فاستقلالها ماليا يكون بالضرورة استقلالها الإداري، لان الاستقلال المالي يعني ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة، وبالتالي منحها حرية أكبر في إنفاق أموالها ¹³.

II. التنمية المستدامة وأهدافها:

أولاً: التنمية المستدامة:

في تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر عام 1997 والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، حيث تم حصر عشرون تعريفاً لها، حيث تم تصنيف هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية¹⁴.

1 - التنمية المستدامة اقتصادياً: تعني بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

2 - التنمية المستدامة اجتماعياً: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

3 - التنمية المستدامة بيئياً: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

4- التنمية المستدامة تكنولوجياً: هي التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بالأوزون.

كما تعرف كذلك بأنها "الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعزز الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحدود الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعها موارد الدولة"¹⁵.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة فيعرف التنمية المستدامة على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"¹⁶.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁷

- **تحقيق نوعية الحياة الأفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عاجل ومقبول وديمقراطي.
- **احترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاط السكان والبيئة، وتتعامل مع النظام الطبيعي على أنه أساس حياة الإنسان، مع أنها تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- **ربط تكنولوجيا بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو آثار بيئية سلبية، مع وجود حلول مناسبة لها.
- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** تتلاءم إمكانيات المجتمع مع السماح بتحقيق التوازن الذي يمكن بواسطته تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على مشاكل البيئة مع وضع حلول لها.

III. دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة:

حسب المادة 15 من الدستور فإن الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية، كما أضفى على هذه الجماعات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وجعل منها الإطار المؤسسي لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية، وسوف نقدم تعريف كل من الولاية والبلدية وبعد ذلك نتطرق إلى دور كل منهما في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الولاية ودورها في التنمية المستدامة :

سوف نقدم تعريف للولاية، وبعد ذلك نتطرق إلى دورها في التنمية المستدامة كما يلي:

1- تعريف الولاية: تعتبر الولاية وحدة ومجموعة إدارية لا مركزية، وإقليمية وجغرافية منحت الاستقلالية والشخصية المعنوية، كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة، وهذا على أساس إقليمي جغرافي بالأساس وليس على أساس فني أو موضوعي، وتعد الولاية همزة وصل بين الحاجات والمصالح والمقتضيات المنجرة عن مصالح الدولة ككل، واحتياجات المصلحة العامة في الدولة¹⁸.

2- دور الولاية في التنمية المستدامة: تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني، وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها¹⁹. كما تقوم الولاية بإنشاء المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية، كما يتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنشاء الهياكل المختصة بحفظ الصحة وفقا للمادة 94 من قانون الولاية، كما يعمل المجلس أيضا على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج السكن وفقا لنص المادة 100 من قانون الولاية، إذ يساهم في إحداث وخلق المؤسسات وشركات البناء العقاري، ويشجع التنمية التعاونية في ميدان السكن، ويشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار، ويساهم في القضاء على السكن الهش والغير الصحي²⁰.

ثانيا: البلدية ودورها في التنمية المستدامة:

1- تعريف البلدية: تعتبر البلدية الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية، الإدارية، الاقتصادية والثقافية الأساسية، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي، وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للأشخاص ماعدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية وكذلك أن أموالها غير قابلة للتداول²¹.

2- دور البلدية في التنمية المستدامة: تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير محلية، تقدم خدمة كبيرة للعائلة والفرد في الميدان الاجتماعي، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة (89) من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها

تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في²² :

- مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.
- تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجة.
- المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.
- مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهيكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة.
- تتولى إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضانة).
- في ميدان الرعاية الصحية: تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية في المجالات التالية :
- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.
- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.
- كما يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصاديا، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية وإنجاز التجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية²³.

ثالثاً: الآليات المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية من أجل التنمية المستدامة:

من أجل تحقيق التنمية وبالتالي التنمية المستدامة، لابد من المرور بالقاعدة وذلك بالتقرب من المواطنين والتعرف أكثر على تطلعاتهم وحاجاتهم، إذ تساهم جهود الأفراد لاستكمال التقدم في شتى المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، ودفعها نحو المستوى المطلوب، ومنه يجب تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين من خلال إشراكهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، ليتم بعد ذلك على المستوى الوطني، كما يجب أن تتمتع الجماعات المحلية بإمكانيات حقيقية تأهلها لاستعمال قدراتها واحتياجاتها، من أجل خدمة المصلحة العامة للمواطنين. ومن أجل تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية المستدامة نقترح ما يلي:

- العمل على خلق ثقافة التخطيط الاستراتيجي لدى الفاعلين المحليين؛
- توفير الموارد البشرية المحلية المؤهلة لرسم سياسات ترابية مندمجة ولمواكبة القرار السياسي، مع فتح برنامج تكوين محددة الأهداف؛
- توفير الامكانيات المالية اللازمة تماشياً مع الخطط المسطرة دون المبالغة فيها.
- العمل على توفر بنك موحد للمعطيات، يمكن من معرفة التشخيص الحقيقي للتراب وإبراز المشاكل الحقيقية للمواطنين؛
- إعطاء الأهمية اللازمة لدور التنسيق وأثره في توحيد الرؤى وتجنب العمل المزدوج من خلال توحيد الوسائل وتسطير نموذج تنموي موحد؛
- تقوية النسيج الجمعي المحلي القادر على استكشاف الحاجيات وملاستها عن قرب، والمساهمة في صنع القرار المحلي، إذ تبقى تدخلات المجتمع المدني في غالبها مشتتة وتفتقد للبعد الاستراتيجي.
- رفع الوعي لدى الجميع بأهمية المشاركة المجتمعة في التنمية، من خلال الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون.

خاتمة وتوصيات

إن الجماعات المحلية تمثل قاطرة التنمية الشاملة، ومرجعا لتطوير آليات التدبير الناجح من خلال التخطيط المحكم المبني على معطيات واقعية، من خلال التنسيق الذي يسمح بإشراك كل الطاقات والمؤهلات في وقت كثرت فيه الحاجيات وتراجعت فيه الموارد، لذلك أصبح من الضروري التفكير وعلى كل المستويات، من أجل الدفع بالجماعات المحلية (بلدية أو ولاية) لمواكبة الإصلاحات العميقة التي تقوم بها مصالح الدولة قصد الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتفعيل البرامج المحددة الأهداف والتي ترمي إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن أكبر تحدي يواجهه الجزائر، يتمثل في صياغة نموذج التنمية القائم على استغلال الثروات والطاقات المحلية، وإشراك كل الفاعلين المحليين، وتوحيد تدخلاتهم وفق أهداف ومراكز النموذج التنموي الذي يخدم المصلحة العامة للمواطنين.

على هذا الأساس فإننا نتوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات نعرضها في النقاط التالية:

تعيش العديد من البلديات والولايات الجزائرية أزمة مالية حقيقية شكّلت العائق الرئيسي أمام عمل المجالس الشعبية خاصة البلدية منها، فمن جهة النفقات عالية ومتزايدة ومن جهة أخرى، الموارد ضعيفة وغير كافية، لذا يفقد أعضاء المجالس المحلية الحرية في وضع سياستهم التنموية المحلية وتجسيدها، لأن اعتمادهم على مساعدات الدولة يجعلهم في تبعية مستمرة لهذه الأخيرة وهذا المشكل المالي يتطلب حلول سريعة وجذرية فاللجوء لمسح الديون لا يكفي وعليه يجب:

- إعطاء قدرات إنتاجية خاصة بالجماعات المحلية، من خلال إعادة تثمين ممتلكاتها وتشجيع الاستثمار المحلي وأيضاً العمل على تخفيف العبء المالي على الجماعات المحلية.
- إعادة النظر في الرقابة المالية بتفعيلها بالشكل الجيد وتضمينها قوانين تكون مانعة وراذعة، وفي نفس الوقت التخفيف من أنوعها.
- التقليل ما أمكن من الرقابة الممارسة على الجماعات المحلية سواء كانت رقابة إدارية أو قضائية أو سياسية.

- تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم، عن طريق تنظيم فترات تربية والتكوين المستمر، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي المدرسة

الوطنية للإدارة ومراكز التكوين الإداري، كون أن الجزائر لم تعرف مفهوم التنمية المحلية إلا حديثاً، وارتباطه بحتميات التكيف مع مسار العولمة، وقد فرض هذا المصطلح وجوده لكنه لا يتكيف مع الواقع المعاش، فالتنمية المحلية تسعى لأن تكون تطبيقاً لاقتصاد أكثر إنسانية واستثماراً بشرياً في الجماعات المحلية بخصوصيتها وتراثها المحلي، مع الإلمام بمشروعية ذلك من خلال تنمية المشاريع المشتركة التي تسعى إلى تطوير شروط حياة الأشخاص.

- تقويم الاختلاف القائم في القوانين والتنظيمات التي تدير عليها الجماعات المحلية حتى تملك المجالس استقلاليتها على السلطة الوصية في تدبير شؤون الجماعة على مستوى التسيير والتقرير، وعلى مستوى البحث على الموارد الجديدة بعيداً عن إثقال كاهل المواطنين، والسعي للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لتوفير شروط الحياة الحسنة لجميع المواطنين.

قائمة المراجع والتهميشات:

- ¹ خالد ممدوح، "البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة"، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2009، ص 270.
- ² طارق الجدوب، "الإدارة العامة والعملية الإدارية"، منشورات الحلبي، لبنان، 2003 ص 121.
- ³ عمر صدوق، "دروس في الهيئات المحلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 19.
- ⁴ محمد محمود الطعمانة وسمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2005، ص 15، 16.
- ⁵ خالد ممدوح، مرجع سبق ذكره، ص 280.
- ⁶ أحمد بلجلالي، " إشكالية عجز ميزانية البلديات"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2010، ص 21.
- ⁷ الطيب مائلو، "التنمية المحلية أفاق ومعاينات"، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد 4، أكتوبر 2003 ص 127.
- ⁸ عادل محمود حمدي، "الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص 17.

- ⁹ لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، 2005، ص 17.
- ¹⁰ حمادي عبد المالك، الجماعات المحلية واستراتيجية حماية البيئة، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 8.
- ¹¹ لخضر مرغاد، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- ¹² خالد سمارة الزغيبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلي، شركة الشرق الأوسط للطباعة والنشر، عمان، 1985، ص 9.
- ¹³ عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 53.
- ¹⁴ بوشنقير إيمان، رقامي محمد، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، مقالة في مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، بيروت، لبنان، ديسمبر 2003، ص 39.
- ¹⁵ أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمع المحلي"، الاتجاهات المعاصرة والاستراتيجيات الممارسة"، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 43.
- ¹⁶ Alain Bertone et d'autre ; Économie ; Dalloz ; paris ; 2001 ; p27.
- ¹⁷ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، "التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 29، 30.
- ¹⁸ عمار عوايدي، "القانون الإداري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005، ص 252.
- ¹⁹ حسب المادة 92 من قانون الولاية 7/12.
- ²⁰ فريدة قيصر مزباني، "القانون الإداري" مطبعة سخري، الجزء 2، 2011، ص 198.
- ²¹ كريمة ربحي، زهية بركان، "وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية"، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البلدية، 2008، ص 4.
- ²² فريدة قيصر مزباني، مرجع سبق ذكره، ص 231.
- ²³ فريدة مزباني، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، أفريل 2010، ص 59.